الأمن الغذائي في الوطن العربي ...متى يتحقق وكيف؟

د. مطاي عبد القادر

جامعة الشلف –الجزائر–

profmettai@gmail.com

الملخص:

نركز في هذه الورقة البحثية عن أكبر مشكلة في نظري يعاني منها الوطن العربي برمته ألا و هي الأمن الغذائي الذي يعني بمفهومه الحالي أن تنتج الدولة أكبر قدر من احتياجاتها الغذائية بالطريقة الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع التي تحتاجها وفي حدود ما تمتلكه من موارد ومقومات وعلى أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية كما يتوجب توفر صادرات زراعية أو غيرها تعود بدخل من العملات الصعبة يمكن إستخدامها لإستيراد المواد الغذائية الأخرى التي لا تتوفر لها فيها ميزة نسبية في إنتاجها ... وكل ذلك يهدف توفير الغذاء للمواطنين بالكمية والنوعية الضرورية للنشاط والصحة مع مراعاة ا لتوزيع العادل لكل المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود مع الإحتفاظ بمخزون لا يقل عن سد الحاجة لمدة ثلاثة شهور على الأقل لمواجهة الظروف غير الطبيعية .

Abstract:

focus in this paper on the biggest problem, in my view suffered the Arab world as a whole, that is food security, which means sense the current that produces the state as much of its food the way the economic take into account the comparative advantage of that State in the production of goods that you needing the limits of their existing resources and assets and to be their products compete with foreign products must also provide agricultural exports or other return income of hard currency can be used to import other food items that do not have a comparative advantage in the production ... all of this aims to provide food for citizens quantity and quality necessary for the activity and health, taking into account the equitable distribution of all citizens, especially those with limited income with the maintenance of a stock of at least fill the need for a period of at least three months to cope with abnormal conditions

مقدمة : تعتبر مسألة الأمن الغذائي من المسا ئل المعقدة يجب التركيز و التنبيه عليها في الوطن العربي باعتبارها أحد أهم فروع الأمن الاستراتيجي ، فكل أقطار العالم تسعى إلى توفير الأمن الغذائي بكل أبعاده عن طريق الدراسات والبحوث وتعمل ما هو في متناولها، فكما أن الغذاء كثيراً ما يستخدم كسلاح تضغط به دول الفائض الغذائي على الدول المستوردة، لتلبي رغباتها وتنفذ مخططاتها السياسية و الفكرية بكل أبعادها على حد سواء ، وبناءا على ما سبق فإن السؤال الذي يطرح للبحث والمناقشة :

متى و كيف تحقق الدول العربية أمنها الغذائي؟ أي ما هي مختلف التدابير و الإجراءات المتخذة لتحقيق الأمن الغذائي العربي؟.

أهداف البحث:تتمثل الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها فيما يلي:

محاولة الوصول إلى أفكار إبداعية جديدة تعتبر كآليات لتحقيق الأمن الغذائي و تقليص حجم الفجوة الغذائية.

توضيح وتبيان أهمية الأمن الغذائي باعتباره فرع رئيسي من فروع الأمن الإستراتيجي العربي.

منهج الدراسة : بما أن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة البحث عن سبل وآليات إبداعية جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي فإن منهج إستقراء الأدوات والموارد المتاحة ومحاولة صقلها وبلورتها وتحليلها وفق جوانب نظرية و تطبيقية ملائمة لإبراز النتائج و المقترحات الكفيلة بتحقيق الوفرة الغذائية العربية.

محاور البحث: يتكون البحث من أربعة محاور:

أولا: مفهوم الأمن الغذائي.

ثانيا:أوضاع الأمن الغذائي العربي.

ثالثا:أبعاد الأزمة الغذائية العربية.

رابعا: آليات و استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي.

يتم مناقشة محاور البحث من خلال مناقشة وصفية تحليلية لتحقيق الغاية و الهدف من البحث و بغية تحقيق مقترحات تعمل على الحد من قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي و ثم تحقيق الأمن الغذائي العربي بمختلف أبعاده الإستراتيجية و ذلك يتم وفق التحليل الآتي:

أو لا :مفهوم الأمن الغذائي:

لا تعد أزمة الغذاء مسألة طارئة في الفكر الاقتصادي فقط ، بل تغيرت الأفكار المتعلقة بالغذاء والتغذية في البلدان النامية تغيرًا كبيرًا بحيث برز التمييز بين" وفرة الغذاء "من جهة، و"الأهلية للغذاء "من جهة أخرى.

تشير" وفرة الغذاء "إلى عرض الطعام على الصعيد العالمي والوطني، والمحلي ويستند هذا المفهوم القائل بأن الناتج الزراعي يميل إلى (وفرة الغذاء إلى أفكار توماس مالتوس في كتابه عام[i] 1798 التزايد بمتوالية

عددية، في حين يتزايد السكان بمتوالية هندسية، وهذا يؤدي إلى توسيع الفجوة بين العرض من الغذاء والطلب عليه عبر الزمن مع قيام المجاعة بدور آلية إغلاق هذه الفجوة.

يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم ، كما يمكن تعريفه على أنه وضع ينشأ عندما تتاح لجميع الناس وفي جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على ما يكفي من أغذية آمنة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية لممارسة حياة نشطة وصحية.

أما المفهوم الذي يساعد في تعزيز منهج متكامل لحل إشكالات الغذاء والتغذية هو مفهوم الأمن الغذائي الذي طرحه البنك الدولي وهو" حصول كل الناس في كل الأوقات على غذاء كافٍ لحياة نشطة وسليمة ، وعناصره الجوهرية هي وفرة الغذاء والقدرة على تحصيله ، ويتضمن هذا التعريف ثلاثة مبادئ هي :توافر الإمدادات الغذائية، واستقرارها، وإمكانية الحصول عليها .

كما أن تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي قد ميز بين اللاأمن الغذائي المزمن، و اللاأمن الغذائي العابر حيث يعرف اللا أمن الغذائي المزمن بأنه غذاء غير كافٍ بشكل مستمر بسبب العجز الدائم عن تحصيل غذاء كافٍ، أما اللا أمن الغذائي العابر فيعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي، وكلا المفهومين قائمان على منظور الأهلية للغذاء في لوحة السياسة الغذائية، وكلاهما يركزان على وضع الأسرة و الأفراد بدلا من التركيز على التجمعات الاقتصادية الشاملة.[ii]

أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول، فيمكن أن نميز بين مستويين له :المطلق والنسبي.

فالمطلق فيقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مطابق تمامًا لمفهوم الاكتفاء الذاتي.

أما النسبي فهو قدرة دولة ما على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليًا أو جزئيًا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام[iii].

وبناءا عليه فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني إنتاج كل الحاجات الغذائية محليًا، وإنما تأمين الحاجات الغذائية بالتعاون مع الدول الأخرى من خلال توفير الموارد اللازمة لتأمين هذه الاحتياجات عبر المنتجات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية على الدول الأخرى، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية بحيث تتمكن من تصدير هذه المنتجات وتحقيق دخل من العملات الأجنبية يمكنها من استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها ميزة نسبية في إنتاجها[iv]، وهذا ما يتطابق مع مفهوم الأهلية.

ومع تزايد عمليات التبادل التجاري بين البلدان وتوجه البلدان نحو التخصص في إنتاج سلع دون أخرى بحسب الميزة النسبية التي تمتلكها، أصبح هناك مفهوم جديد للأمن الغذائي يتعلق بالفجوة بين كمية وقيمة المواد المستوردة وكمية وقيمة المواد المصدرة، وكلما كانت هذه الفجوة أقل كان وضع البلد أفضل [v]، ووفقًا لهذا المفهوم تتمايز البلدان بدرجات متفاوتة من الفائض أو العجز في ميزانها التجاري الغذائي.

وهكذا نجد أن انعدام الأمن الغذائي يمثل مشكلة متعددة الجوانب تتراوح أسبابها بين العجز عن إنتاج الأغذية بسبب نقص الموارد، والعجز عن استيراد الناقص من الأغذية بسبب انعدام الموارد، وعدم العدالة في توزيع الأغذية لأسباب داخلية.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.
- أن تكون أسعار السلع في متناول المواطنين.

ثانيا:أوضاع الأمن الغذائي العربي.

تعتمد أغلبية الأقطار العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية و المدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان، بالإضافة إلى م ساهمته في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية ، ويعيق تخلف القطاع الزراعي مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العربية، خاصة بعد تزايد السكان وزيادة الطلب

على السلع الغذائية.

تبلغ مساحة الوطن العربي نحو 1406 مليون هكتار بما يعادل حوالي 10.8 من مساحة العالم ، منها 71.4 مليون هكتار تستغل في الزراعة و التي تشكل ما نسبته 4.4 % من إجمالي مساحة الوطن العربي ، و تختلف الدول العربية من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها و هذا ما يوضحه الشكل 1 ، نظرا لعدة عوامل منها الجغرافية ، البيئية و توفر الموارد الطبيعية بالإضافة إلى السياسات الزراعية المتبعة و حجم الاستثمارات في هذا القطاع و غيرها من العوامل[vi].

الشكل 1 : النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الكلية عام 2010

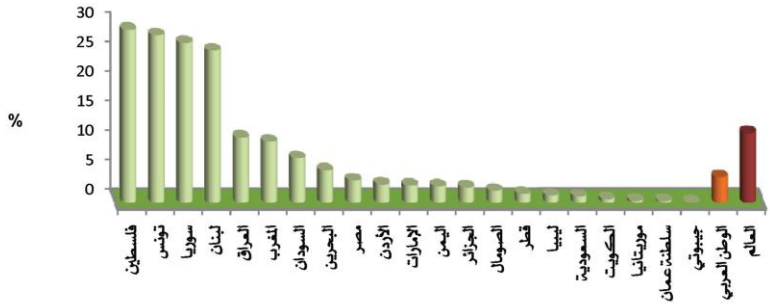

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد30 ، 2010

كما استقر نصيب الفرد من الأراضي الزراعية على مستوى الوطن العربي بين عامي 2009-2010 في حدود 0.20 هكتار ، بينما تراجع قليلا عن المستوى العالمي من 0.21 إلى 0.20 هكتار ، و يختلف هذا المتوسط من دولة لأخرى فبينما يبلغ في السودان و تونس نحو 0.5 هكتار فإنه ينخفض على أقل من 0.07 هكتار في نصف الدول العربية و هذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل 02 : نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الوطن العربي سنة 2010(هكتار)

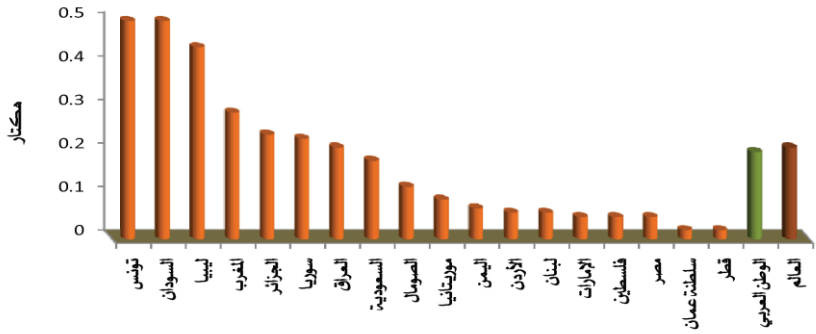

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد30 ، 2010

إن الموارد الطبيعية الهامة كوفرة الأراضي القابلة للزراعة والمياه والظروف المناخية المساعدة، عوامل تلعب دورا مهما في عمليات التوسع الإنتاجي، كما أن الإنتاج الغذائي يعتمد بصفة خاصة – وإلى حد كبير– على الظروف الطبيعية، إلا أنه من شبه المؤكد أن الحالة الراهنة التي عليها الوطن العربي من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد المتاحة عربيا غير مستغلة بصفة مثلى في أغلب الأقطار العربية، فالدول العربية تمتلك موارد طبيعية هامة ومتنوعة، وتشكل مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 14 في المائة من المساحة الإجمالية للدول العربية البالغة حوالي 1,415 مليون هكتار[vii]، بينما لا تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعياً الثلث، نظراً لوقوع حوالي أربعة أخماس الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة والشبه الجافة التي لا يتعدى المعدل السنوي لسقوط الأمطار فيها 300 مم مما يسهم في محدودية وندرة الموارد المائية اللازمة لاستغلال المزيد من الأراضي الزراعية، ورغم المحدودية النسبية في بعض ضروريات التوسع الإنتاجي الزراعي مثل المياه، فإن للوطن العربي من المقومات ما يكفي ليخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى وضعية المصدر له.

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الوطن العربي منخفض نسبيا مقارنة بنظيره العالمي ، إذ يقدر بنحو 5435 دولار أمريكي مقارنة بنحو 9179 دولار على المستوى العالمي لسنة 2010 ، ويتفاوت تفاوتا كبيرا بين الدول العربية حيث يتراوح بين 57016 دولار في قطر و 99 دولار في الصومال[viii] ، و يزيد على المتوسط العالمي في سبع دول عربية و هي دول مجلس التعاون لدول الخليج و ليبيا، وهو ما يوضحه الشكل 03.

الشكل 03: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي لعام 2010.

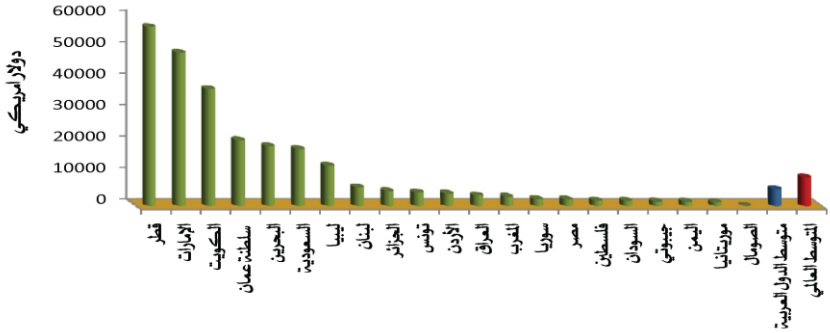

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد30 ، 2010

أما عن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي فيقدر بنحو 311 دولار عام 2010 مقارنة بنحو 372 دولار على المستوى العالمي ، وعلى الرغم من أنه أقل من المتوسط العالمي إلا أنه يزيد عليه في عشر دول عربية و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 04 : متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي لسنة 2010.

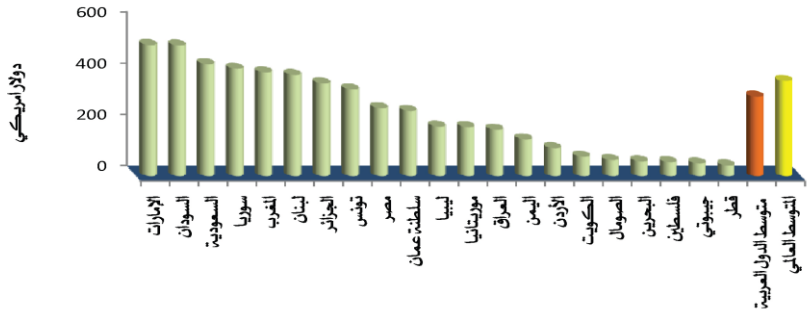

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد30 ، 2010

إهتم الباحثون في الوطن العربي بمسألة الأمن الغذائي من الناحية النظرية والعملية نظرًا لتأثير العديد من المتغيرات المحلية والعالمية، وفي مقدمتها حالة الجفاف التي سيطرت على أقاليم مختلفة من العالم، والاتجاهات التضخمية للأسعار في الأسواق العالمية، والتكتلات الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية، وخاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية، فضلا عن متغيرات محلية عربية كتزايد السكان، وارتفاع معدلات النمو ومتوسط دخل الفرد في بعض الدول العربية النفطية ومن ثم تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عمومًا والغذائية خصوصًا ترافق مع تقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية العربية، الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز الغذائي، واستطاعت الدول العربية المصدرة للنفط سد هذا العجز من خلال تحويل عوائد النفط

لاستيراد الغذاء، إلا أن الدول العربية غير المصدرة للنفط كانت معاناتها كبيرة حيث اضطرت إلى تخصيص جزء كبير من دخلها لاستيراد الغذاء ،حيث وصلت قيمة الفجوة إلى مرحلة حرجة مع:

أولا :تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وتدهور حصة الفرد من الناتج الزراعي في بعض الدول العربية .

ثانيًا :وهو نتيجة عن السبب الأول الذي تمثل بتزايد الاعتماد على المصادر الخارجية لتأمين الغذاء والذي انعكس في تزايد حجم الفجوة الغذائية كميًا وقيميًا.

ثالثا:أبعاد الأزمة الغذائية العربية.

أضحت المشكلة الغذائية في الوطن العربي واحدة من أخطر المعضلا ت التي تواجهها دول المنطقة العربية بعد أن وصلت إلى مستويات حرجة لتبلغ قيمة الفجوة الغذائية حوالي 36.99 مليار دولار ، ويمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية بالتطرق إلى :

أ– العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي العربي: أظهر التحليل السابق لأوضاع الأمن الغذائي العربي اتساع حجم الفجوة الغذائية وانخفاض الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية ومن أهمها الحبوب، وفي الواقع يرتبط هذا الوضع بكثير من المتغيرات، منها ما هو خاص بالظروف الداخلية للدول العربية والتي تحد من قدرتها على الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ومنها بمتغيرات خارجية ترتبط بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الغذائية العربية.

1 –العوامل الطبيعية :وهي تشمل المناخ والأرض والمياه وتشكل الركيزة الرئيسية للأمن الغذائي، أما المناخ في الوطن العربي فيتصف بارتفاع درجة الحرارة في معظم أشهر السنة، ويسود الجفاف في معظم الأراضي العربية حيث يستولي المناخ الصحراوي على 80% من الأراضي العربية [ix]، فضلا عن عدم انتظام الأمطار وتذبذبها من عام إلى آخر مما يؤثر مباشرة في الإنتاج ويؤدي إلى انخفاض إنتاجية الأرض ونقص في الإنتاج في بعض السنوات والتي تصل إلى الحد الحرج أحيانًا في تأمين محاصيل الغذاء الاستراتيجية عند تكرار السنوات الجافة .

بالنسبة للأرض تبلغ المساحة الجغرافية للأراضي العربية 1406 مليون هكتار منها لا يتجاوز نسبة 4.4%(أي 1.5% [x]من إجمالي المساحة الزراعية في العالم) فقط أراضٍ مزروعة أي بما يعادل 69.5 مليون هكتار، وهي تمثل 35% من الأراضي القابلة للزراعة[xi] أي أن 65 % من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة ومع تزايد عدد السكان ينخفض نصيب الفرد من الأراضي المزروعة، كما ينخفض حجم الحيازة الزراعية مما يؤثر بشكل سلبي في إمكانية استخدام الآلات الزراعية الحديثة ومن ثم تنخفض إنتاجية الأرض المزروعة وعلى سبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى أن متوسط إنتاجية الهكتار من الأراضي المزروعة بالحبوب في الدول العربية تبلغ 1927 طن، وتصل إلى 4.118.14 طن في الدول المتقدمة و 2.919.43 طن في الدول النامية و 3.347.78 طن في المتوسط على مستوى العالم ، أما المياه فإن الكمية المتاحة منها في

الوطن العربي تصل إلى 0.48 %من الكميات المتاحة على المستوى العالمي، ويستخدم منها نحو 71 %، في حين تصل نسبة الاستخدام على المستوى العالمي 6.3%، وتبلغ نسبة المياه المستخدمة في الزراعة على مستوى الوطن العربي قرابة % 86 من المياه المتاحة، في حين تبلغ تلك النسبة 71 %على المستوى العالمي[xii]، أي أن الزراعة تحتل المرتبة الأولى في استهلاك الماء وفي هدره أيضًا بسبب الزراعة التقليدية التي تستوجب كميات كبيرة من الماء الذي يضيع بسبب الحرارة وشدة التبخر، كما أن كفاءة الري الزراعي في الدول العربية ضعيفة لا تتجاوز % 50 بسبب الأساليب التقليدية في الري التي تنتشر في 76 %من المساحة المروية، في حين أن 14 % من المساحة المروية تعتمد الري بالرش و 10% الري بالتنقيط الذي تصل كفاءته إلى[xiii]90 %.

2– الموارد البشرية: إن التزايد السكاني يعتبر أبرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي، كونه يشكل ضغطًا على الموارد الطبيعية، فينعكس ذلك بصور سلبية مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة إلخ...

وبالنسبة للوطن العربي فإن معدل نمو السكان فيه يعد كبيرًا مقارنة بمعدلات النمو في الدول الأخرى إذ بلغت2 5% خلال الفترة 2005– 2010 ، ونحو 2.2 % خلال الفترة 2000– 2010 ، فحين يبلغ معدل النمو السكاني على المستوى العالمي 1.16 % خلال نفس الفترة ، ويؤثر نمو السكان على إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في حجم الطلب على السلع الغذائية، ففي ظل محدودية المعروض من تلك السلع، فإن زيادة أعداد السكان تعني زيادة في الطلب، وبخاصة على السلع الغذائية الرئيسية مثل :الحبوب، ومصادر الطاقة والبروتينات الحيوانية والنباتية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي صعوبة حصول المستهلك عليها.

ويتركز نحو82 % من سكان الوطن العربي في ثماني دول عربية هي :مصر 22 %، والسودان 11.5%، والجزائر 10% ، والعراق 9.2 % و المغرب9 % و السعودية 7.3 % ، وسوريا 6.8 % واليمن 6.4%، وترتفع النسبة إلى 88.8% بإضافة سكان الصومال 3.6 % ، وتونس3 %.

أما نمو الإنتاج الغذائي فيعني زيادة المعروض من السلع الغذائية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على إمكانية الحصول على الغذاء، وتوضح بيانات تطور الأرقام القياسية لقيمة الإنتاج الزراعي على مستوى الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2010 – 2000 م، أن معدل النمو السنوي لقيمة الإنتاج الزراعي بلغ نحو 4.1 % على المستوى العربي ونحو 4.4 % على المستوى العالمي[xiv].

ولا بد من الإشارة إلى أنه ثمة قوة بشرية زراعية عاملة ومنتجة اقتصاديًا وأخرى متعطلة أو غير مساهمة في النشاط الزراعي على الرغم من قدرتها على ذلك من حيث المبدأ.

وتشكل القوة البشرية العاملة–السكان الزراعيون الذين تراوح أعمارهم بين 15 و 65 سنة– نسبة ضئيلة في الوطن العربي تصل إلى 20 %من القوة البشرية الزراعية، (أما النسبة الباقية من القوة البشرية الزراعية

فمعظمهم عاطلون عن العمل، في حين أن المتوسط العالمي يصل إلى نسبة 29 % من ملاك الأراضي برغبة منهم أو رغمًا عنهم مما يبرز بصورة عامة مدى حجم الطاقة البشرية المهشمة[xv].

كما يجسد خطورة البطالة بأنواعها[xvi]، ولاسيما في القطاع الزراعي العربي باعتبارها مشكلة اجتماعية– اقتصادية – سياسية بكل سلبياتها ومضاعفاتها، وهي بطالة تزداد تفاقمًا ما دامت أن فرص العمل الجديدة تقل أو تعجز عن استيعاب الأفواج الكبيرة من الوافدين الجدد إلى سوق العمل، فضلا عن انخفاض إنتاجية العامل الزراعي، ومن ثم انخفاض الدخل وتزايد الفقر ومن ثم سوء التغذية، ومرة أخرى انخفاض الإنتاجية.

3 –**البحث العلمي في مجال الزراعة** :يهدف البحث العلمي في مجال الزراعة إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرائق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعته، وهو يفتح آفاقًا جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعى لتطوير الإنتاجية الزراعية عبر أنواع جديدة أو أصناف جديدة للأنواع المعهودة أكثر تحملا للجفاف والملوحة والآفات وبمواصفات إنتاجية متميزة، ومن ثم اعتماد منتجات ذات مواصفات وراثية جديدة واختبارها ثم تعميم زراعتها، وزيادة الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للأنواع النباتية.

4 – الاستثمار الزراعي: يعاني القطاع الزراعي العربي من ضعف الاستثمارات والتخصص غير الكفء للاستثمارات المحدودة مما يحد من تحقيق الأمن الغذائي، وعلى الرغم من زيادة مخصصات القطاع الزراعي في الخطط التنموية القطرية، إلا أن حصة القطاع الزراعي بالنسبة إلى القطاعات الأخرى ما تزال منخفضة.

وتحاول الدول العربية جذب اهتمامات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية للأنشطة التنموية الزراعية من خلال توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، إلا أن الاستثمارات سواء كانت المحلية أم الأجنبية تتجه إلى القطاع النفطي أو القطاعين الصناعي والخدمي ... أما الزراعة فهي بعيدة كل البعد عن تطلعات المستثمر المحلي أو الأجنبي نظرًا للمخاطر الفنية المرتبطة بالنشاط الزراعي من حيث فترة الاستثمار، وارتفاع درجة المخاطرة وارتفاع تكلفة الاستثمار مقارنة بالفرص البديلة في القطاعات الأخرى[xvii].

5 –تذبذب العوائد النفطية: للعوائد النفطية دور مهم في تقديم المساعدات الإنمائية للدول العربية، فالعون الإنمائي العربي في معظمه تم تقديمه من قبل الدول النفطية، ويتم تقديمه إما من خلال الحكومات العربية المانحة أو من خلال صناديقها أو المؤسسات الوطنية التابعة لها وقد تراوحت نسبة المعونات المقدمة بين1.7%و 3.3 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول النفطية خلال الثمانينيات [xviii]، تم توجيه جزء منها إلى مشروعات التنمية الزراعية والأمن الغذائي ، إلا أن أسعار النفط لا تحكمها العوامل الاقتصادية فقط وإنما العوامل السياسية وعوامل أخرى مختلفة، مما يعني أن أي طفرة في أسعار النفط لن تبقى إلى الأبد ، لذلك لا بد من استثمار أية زيادة في الإيرادات النفطية استثمارًا فعالا في عملية التنمية.

6 –نمو التكتلات الاقتصادية: أخذت فكرة التكتل تظهر بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شهدت أوروبة أنواعًا مختلفة من التكتلات الاقتصادية مثل منطقة التجارة الحرة، السوق الأوروبية المشتركة

ومؤخرًا الاتحاد الأوروبي، ولم تقتصر التكتلات على أوروبة فقط، وإنما كان هناك محاولات للدول النامية في إقامة تكتلات بينها أو مع الدول المتقدمة، مثل منطقة التجارة الحرة المقامة بين بعض بلدان أمريكا الجنوبية، ومنطقة التجارة الحرة بين كندا والمكسيك ، ورابطة دول جنوب وشرق آسيا ،فمثلا أصبحت دول أوروبا من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تسيطر على قرابة ثلث التجارة العالمية، وبلغت تجارتها الخارجية قرابة 150مليار دولار[xix] ، كذلك استطاعت المكسيك من خلال الانضمام إلى النافتا الوصول إلى أسواق الدول الشريكة(كندا والولايات المتحدة)وجلب الاستثمار و التكنولوجيا، ومن ثم تحسين معدل النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للولايات المتحدة فكان هدفها من هذا الاتفاق إقامة تكتل موازٍ للقوة الصاعدة للأوروبيين فضلا عن الاستفادة من اليد العاملة ذات الأجور المنخفضة في المكسيك .

تتميز جميع التكتلات التي سبق ذكرها بدعم التجارة البينية ضمن كل تكتل ووضع الحواجز الكمية وغيرها التي تزيد من عزلتها عن بقية أسواق العالم، الأمر الذي أثر في الدول العربية من حيث تضييق السوق المتاحة أمام المنتجات الزراعية العربية، وخاصة مع رفع جودة المواصفات العالمية للسلع والمنتجات المسموح إدخالها إلى بعض تلك الأسواق، والتي تعد سوقًا مهمًا بالنسبة للدول العربية مثل السوق الأوروبية التي تحولت إلى أسواق لدول أخرى، حيث تأثرت الصادرات الزراعية لدول المغرب العربي بشكل سلبي نتيجة انضمام إسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية عام[xx]1986 ولمواجهة هذه التكتلات وللاستفادة من مزاياها أقامت الدول العربية منطقة التجارة الحرة العربية سنة 1997 وهي تعد من أهم الإنجازات الإقتصادية الكبرى على مستوى العمل العربي المشترك لإسهامها في إقامة تكتل اقتصادي عربي مستقبلا .

وتستطيع هذه الصناعات الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، الأمر الذي يساعد على تخفيض التكاليف،مما يسمح للمنتج الزراعي العربي بالوصول إلى الأسواق العربية والعالمية بالجودة المناسبة للمنافسة في هذه الأسواق،كما أن قيام مثل هذه المشاريع يساهم في تعزيز الأمن الغذائي العربي من ناحيتين:

الأولى :إن زيادة الناتج الزراعي العربي الذي توفره هذه المشروعات يقوم بسد الحاجات الغذائية العربية، وفي حال تصدير الفائض فهو يوفر نقدا أجنبيًا لسد قيمة الواردات الغذائية .

الثانية :إن إقامة مشروعات جديدة تخلق فرص عمل جديدة وتوفر دخولا للأفراد لسد حاجاتهم الغذائية .

ب– الفجوة الغذائية العربية: تتأثر قيمة الفجوة باتجاهات أسعار صادرات وواردات السلع الغذائية، حيث تعتمد الدول العربية على الاستيراد لمقابلة الاحتياجات الاستهلاكية من سلع العجز وهي الحبوب والزيوت النباتية والسكر، وتوضح بيانات الجدول 01 قيمة الفجوة ومساهمة مختلف السلع الغذائية فيها، وقد تراوحت قيمة الفجوة بين نحو 43.18 مليار دولار في عام 2008 م، ونحو 37.77 مليار دولار في عام 2009 م، ونحو 36.99 مليار دولار في عام 2010 م حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

كما توضح بيانات الجدول 01 أن مجموعة سلع الحبوب تساهم وحدها بنحو 56 % من قيمة الفجوة في عام 2010 م بينما تساهم الزيوت النباتية بنحو10 %، والألبان ومنتجاتها بنحو9 % والسكر المكرر بنحو 8 %، أي أن هذه السلع تساهم بنحو83 %من قيمة الفجوة.

الجدول 01:قيمة العجز و الفائض من إجمالي السلع الغذائية (مليون دولار).

المجموعات السلعية	2008		2009		2010	
	القيمة	نسبة الفجوة	القيمة	نسبة الفجوة	القيمة	نسبة الفجوة
مجموعة الحبوب	24433	57	20582	54	20591	56
القمح و الدقيق	12289	28	9620	25	9538	26
الذرة الشامية	3567	8	3221	9	3185	9
الأرز	4545	11	4219	11	4238	11
الشعير	3454	8	2958	8	3086	8
حبوب أخرى	578	1	564	1	544	1
البطاطس	118	0	197	1	150	0
البقوليات	750	2	746	2	706	2
الفاكهة	260	1	0	0	266	1
السكر المكرر	2932	7	3026	8	2939	8
الزيوت النباتية	5360	12	4505	12	3802	10
اللحوم الحمراء	2057	5	2089	6	2172	6
اللحوم البيضاء	2657	6	2744	7	2571	7
البيض	289	1	263	1	283	1
الألبان و منتجاتها	4322	10	3614	10	3508	9
إجمالي القيمة	43173	100	37766	100	36989	100

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد30 ، 2010

وعلى المستوى القطري تشكل قيمة الفجوة في 4 دول عربية ما نسبته 57.2% من إجمالي تقديرات قيمة الفجوة لعام 2010 م وتتوزع على كل من السعودية، ومصر ، والجزائر، والإمارات بحوالي21 % و13.3 % ، 11.6 % ، 11.3% على التوالي، وترتفع النسبة إلى86.9 %بإضافة مساهمة كل من المغرب7 % ، واليمن5.3 %، والعراق 5.2 % وسوريا4.2 % وتونس4.2 %، والأردن 3.9 %

وتتضمن قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي التي تقدر بحوالي 36.99 مليار دولار في عام 2010 م، قيمة الواردات العربية البينية من السلع الغذائية، أما إذا اعتبرنا أن الفجوة تعنى بالسلع التي تستوردها الدول العربية من خارج الوطن العربي فإنها تبلغ نحو 34.29 مليار دولار وذلك بالاعتماد على البيانات المتحصل عليها من 11 دولة عربية فقط.

ويقدر نصيب الفرد من القيمة الإجمالية لفجوة السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي بنحو 104 دولار، وبنحو 280 دولار في ليبيا، و 266 دولار في البحرين، و 312 دولار في السعودية، و 414 دولار في الكويت، ويبلغ في الإمارات نحو 849 دولار، ويتراوح بين 216 دولار و نحو 62 دولاراً في لبنان، والأردن، والجزائر، والعراق، واليمن، وموريتانيا، وتونس، وفلسطين، وسلطنة عمان، في حين يقل عن 62 دولاراً في باقي الدول العربية.

وفي الجانب الآخر تحقق الدول العربية فائضاً تصديرياً في بعض السلع الغذائية بلغت قيمته في عام 2010 نحو 1.89 مليار دولار، ساهمت فيها الأسماك بنحو 1.1 مليار دولار والخضر بنحو 830 ألف دولار، وذلك مقارنة بفائض مقداره نحو 2.45 مليار دولار في عام 2009 م ساهمت فيه الخضر بنحو 1.3مليار دولار و الأسماك بنحو 892 ألف دولار والفاكهة بنحو 276 ألف دولار[xxi].

تتصف الفجوة الغذائية العربية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ويعاني الوطن العربي من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن منذ بداية التسعينات،و يتوقع أن تصل قيمة الفجوة الغذائية العربية إلى أكثر من 44 مليار دولار بحلول عام 2010 [xxii] ،كما أن تمويل استيراد الغذاء أصبح عبئا على معظم الموازنات المالية لمعظم الدول العربية، ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل الوطني العربي الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد الحاجة المتفاقمة إلى الغذاء في الوطن العربي[xxiii].

جـ– الاكتفاء الذاتي: يقصد به سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، وأما درجة الاكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية:

درجة الاكتفاء الذاتي =الإنتاج المحلي/المتاح للاستهلاك*100

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي % 100 نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك، ويسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي ويسمى أيضا العجز الغذائي أو الفجوة الغذائية وهو الظاهرة التي ميزت الاقتصاديات العربية عموما رغم الإصلاحات التي أجريت في الميدان الفلاحي والتي كانت تهدف جميعها إلى التقليل من الفجوة الغذائية.

كما يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي[xxiv]" بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"، إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

- الطابع الأيديولوجي لهذا المفهوم.
- نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي.
- إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليا.

•مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم.

تساعد مؤشرات الاكتفاء الذاتي في التعرف على القدرات الذاتية للطاقات الإنتاجية لمجابهة الطلب المتنامي على السلع الغذائية، وتتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من الغذاء، حيث تعتمد على تلك الأسواق للحصول على معظم احتياجاتها الاستهلاكية من سلع الحبوب والسكر والبذور الزيتية، وهي السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة بالوطن العربي، حيث تراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي منها في عام 2010 م بين نحو 26 % و 48 %[xxv]، وتعتمد الدول العربية بدرجة أقل على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الأخرى، والتي تشمل البقوليات والمنتجات الحيوانية ذات درجات إكتفاء ذاتي تتراوح بين 58 % و 89 % أما السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المرتفعة وذات الفائض التصديري فتتراوح معدلات الاكتفاء الذاتي منها بين 98% ، 100 %، وهي الفاكهة، والبطاطس، والخضر، والأسماك و هو ما يظهره الجدول 02 .

الجدول 02: معدلات الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة201 – 2008 2008–2010

المجموعة السلعية	2008	2009	2010
السكر المكرر	26.3	26.5	25.8
الزيوت النباتية	33.8	31.3	34.6
الحبوب و الدقيق	44.6	49.2	48.2
البقوليات	56.3	57.7	57.9
لحوم الدواجن	67	65.9	66.4
الالبان و منتجاتها	74.1	74	74
اللحوم الحمراء	87.6	88.6	87.8
الفاكهة	99.6	100.3	98.4
البطاطس	100	99.2	98.7
الخضر	102.2	103.2	101.9
السماك	108.5	108.3	109.5

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية – تقرير عن حالة الغذاء في الوطن العربي لسنة 2010 ص 37.

يشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي العربي خطرا على الأمن الغذائي الذي يمثل أحد المكونات الأساسية للأمن القومي العربي من منظوره الاقتصادي، فالأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تأمين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج،ليس هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا ، وإنما يتعداه إلى تأمين مصادر الحصول على الغذاء محليا أو/ ودوليا[xxvi].

إن تعاظم الفجوة الغذائية وتدهور نسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي يسمح بالقول إن الأمن الغذائي مازال حلما لم يتحقق حتى هذه اللحظات، ويتطلب تحقيقه في المستقبل اتخاذ جملة من المواقف

والإجراءات الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

ويتطلب الخروج من المأزق الغذائي جهودا عربية جادة على طريق التكامل في جميع الأصعدة وبالذات الصعيد الزراعي، إلا أن جهود التكامل العربي مازالت تنقصها الإرادة السياسية وحكومات مسؤولة وقوى نشطة لتحقيق هذا الهدف الذي أصبح المخرج الوحيد للوطن العربي من الأزمات التي يعاني منها اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. وقد آن الأوان لإحداث تحولات سياسية جذرية تكرس الديمقراطية كما أشار إلى ذلك تقرير التنمية البشرية الأخير وتفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطر ق الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها.

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة وللأمة العربية على وجه الخصوص، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها، وإنما يجب السعي وبكل ج دية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية.[xxvii]

رابعا:آليات و استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العربي.

أ –تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي : لا يمكن للأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، خاصة أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل(تكامل الموارد الإنتاجية الزراعية، عدم تباين مستويات النمو الاقتصادي، وحدة اللغة والتاريخ والدين)، هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا التكامل من ميزات اقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وعلى المستوى المعيشي لسكانها، فما سيبعثه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط والسياسات التنموية الزراعية للدول العربية ومن دعم للتخصص الإنتاجي بين هذه الدول– حيث تختص كل دولة في إنتاج المواد التي تتمتع فيها بميزات نسبية وتستورد تلك التي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية من الدول العربية الأخرى–، سيكون له الأثر الإيجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في الدول العربية، كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتوج العربي أكثر قدرة على المنافسة لما سينجر عن التخصص الإنتاجي من خفض في التكاليف واستفادة من مزايا الإنتاج المتسع [xxviii].

وبما أن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي سيعمل على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية فإنه سيزيد من مرونة عناصر الإنتاج، مما سيسمح بزيادة حجم الإنتاج ليواكب الزيادة الحاصلة في الطلب على السلع الزراعية وهكذا فإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستديمة وحل المشكل الغذائي في الوطن العربي، كما أن مقومات هذا التكامل متوفرة في الأقطار العربية، فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيا وغير مستغلة استغلالا كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية، كما أن هذا التكامل سيحدث تغييرات هيكلية في الزراعة العربية، فسعة السوق العربية ستمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الإنتاجية .

ب- تطوير البحث العلمي و التكنولوجي في المجال الزراعي : يعتبر تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفا إستراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، ويتمثل السبيل إلى تحقيق هذا الهدف في تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوافرة وتوسعها وتحسين استخدام التقاوي-بذور القطن والقمح والفول ونحوها-والبذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي والدورة الزراعية بالصورة الأكثر ملاءمة، والتوسع في المكننة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقنيات الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الكيماوية.

إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي، ورغم إدراك الدول العربية ما للأساليب العلمية والتقنية المتطورة من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية فإن جهودها لا تزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد

إلى حالة الوفرة والتصدير، فالتوسع الرأسي في المساحات المزروعة بواسطة تكثيف الإنتاج عن طريق استخدام التقنيات لم يتطور في الوطن العربي إلا بنسبة متواضعة، خاصة فيما يعلق بالمحاصيل ذات العلاقة بالأمن الغذائي كالحبوب واللحوم والألبان ، إن نجاح الجهود العربية المبذولة للاستفادة من فوائد التقنيات الحيوية- الحصول على سلالات وبذور فائقة الإنتاجية تحقق وفرة في الإنتاج الزراعي، إنتاج نباتات تتحمل الجفاف والملوحة وبالتالي الاقصاد في مياه الري، إنتاج نباتات بقيَم غذائية أعلى ..— لا يزال ضعيفا بسبب قصور الإمكانيات البحثية واحتياج هذه التقنيات إلى مستويات مرتفعة من الموارد المحلية والخبرات والتجهيزات الفنية، علاوة على احتكارها من قبل شركات عالمية متعددة الجنسية مما يجعل الاستفادة من ثمارها أو نتائج أبحاثها أمرا شديد التعقيد وباهظ التكاليف، وهكذا فإن ضعف البحوث الزراعية في المنطقة العربية من أهم العوامل التي حدّت من الإنتاجية الزراعية بالمنطقة، ويعود هذا الضعف إلى عوامل عدة نذكر منها:

-عدم التنسيق بين مراكز البحوث العربية وأنشطتها.

ضآلة مساهمة القطاع الخاص في هذه الأبحاث.

-نقص الكوادر المؤهلة للقيام بالأبحاث عموما والتطبيقية منها خصوصا.

-قلة الموارد المخصصة لهذه الأبحاث من الحكومات.

-ضعف التجهيزات العلمية والفنية والمختبرات المتخصصة.

عدم توافر البيئة العلمية والمهنية التي تحافظ على العلماء والباحثين في هذا المجال.

وقد يعود هذا الوضع إلى ضعف حجم الاستثمار في ميدان البحوث الزراعية في البلدان العربية- شأنها شأن باقي الدول النامية -حيث تقدر نسبته ب % 0.5 من الناتج المحلي الزراعي الإجمالي، مقارنة بنسبة تتراوح بين 1 %و 2% من الناتج المحلي الزراعي للبلدان المتقدمة ، وذلك بصرف النظر عن الحجم المطلق

الكبير للناتج الإجمالي في تلك الدول المتقدمة وعن كفاءة الإنفاق ، ولعل هذا الفارق الكبير في الاستثمار يفسر الفجوة التقنية بين الدول العربية والدول المتقدمة وانعكاسها في تباين معدلات الإنتاجية الزراعية فيما بينهما، فبالنسبة للحبوب مثلا فإن متوسط الإنتاجية رغم ارتفاع مستوى الغلة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات في الدول العربية، يعتبر متواضعا حيث بلغ نحو 32 %من متوسط الإنتاجية في أمريكا الشمالية و 36% في أوروبا، وكذلك الحال بالنسبة للقمح، إذ يبلغ متوسط إنتاجيته في الدول العربية حوالي 69% من متوسط الإنتاجية في أمريكا الشمالية و 34% من متوسطها في أوروبا ، وهكذا فإن إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية من حيث التشجيع والاستثمار يعد من أهمّ الوسائل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وذلك لما تتمتع به هذه البحوث من قدرة على القيام بالوظائف التالية:

أ- التحديد الموضوعي والعقلاني للأهداف الإستراتيجية المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي أو تلك التي ينبغي ابتكارها لاستخدامها والآليات والنظم الزراعيةِ الكفيلة بضمان استغلال أمثل للموارد الزراعية وجعلها تستجيب للاحتياجات المتزايدة للمستهلكين.

ب – توليد فائض مستمر من تكنولوجيات جديدة متوائمة مع الاحتياجات المتجدّدة للمجتمع المتطور خاصة فيما يتعّلق بالإنتاج والإدارة والتسويق في الميدان الزراعي.

جـ- بلورة نظم إنتاج متكاملة ومتطوّرة أي تكامل البحوث التي تعالج العمليّات الإنتاجية وبلورتها إلى نظام إنتاجي أو نظام زراعي كامل لسلعة زراعية معينة أو منطقة معينة وهو ما يستدعي تضافر وتكامل الجهود بين مختلف الباحثين والمرشدين الزراعيين والمنتجين المزارعين.

إنّ الفعالية في تحقيق هذه الوظائف تستدعي أن تكون الجهود البحثية الهادفة إلى التنمية الزراعية تراعي الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية في الإنتاج الزراعي وأنّ تولى اهتماما خاصا للاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ولعائد استثمار هذه الموارد، وأن تكون على وعي كامل بأهمية عنصر الزمن لتحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المطلوب، وأن تساهم هذه الجهود البحثية في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق التحسين من المستوى المعيشي للمزارعين.

و في ضوء ما تقدم، يمكن القول أن زيادة الإنتاجية في الزراعة تمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي العربي وتحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي العربي ويتطلب تحقيق ذلك تعزيز القدرة العربية وتمكينها من مواكبة التطورات في التقنية العلمية وتوظيفها وتطويرها وفقا لظروف البيئة المحلية، وهو أمر لا شكّ مرتبط بوضع الأطر المؤسسية اللازمة وتوفير الكوادر البشرية الكافية عددا ونوعا على مستوى كل دولة عربية وعلى المستوى القومي .وبالنظر إلى التطورات على الساحة الدولية، فإنّ تحقيق ذلك يتطلب أيضا تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية العربية، ودعم مراكز ومحطات البحوث الزراعية في مجالات التقنيات الزراعية على المستوى الإقليمي وتشجيع الباحثين الزراعيين العرب، ونشر نتائج أبحاثهم ودعم نظم وشبكات

المعلومات لنشر واستلام المعلومات الفنية حول التقنيات العالمية الحديثة وهي كلها أمور تتطلب جهود استثمارية كبيرة.

جـ- تفعيل التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي : بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في البلدان العربية، والدور الذي قد يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي فإنّ حظ هذا القطاع من الاستثمار في هذه البلدان لا يزال ضعيفاخاصة على صعيد توزيع الاستثمارات الزراعية على المستوى القطري فمن الملاحظ تباينا واسعا في حجمها على مستوى الأقطار العربية حيث يتركز العدد الكبير منها في الدول التي لا تمتلك الإمكانات الزراعية الأفضل-الأراضي الزراعية، قوة العمل- و هي مجموعة الأقطار النفطية التي تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمار الإجمالي العربي في الوقت الذي يمثل سكانها الزراعيون أقل من ربع إجمالي السكان العرب، وفي المقابل تمثل استثمارات الأقطار الأقل نموا-جيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن4% في الوقت الذي يتواجد فيها ما يقارب 30% من مجمل السكان الزراعي ، وممّا حدّ من فعالية الاستثمارات الزراعية العربية في تحقيق التنمية الزراعية، زيادة على سوء توزيعها الجغرافي وضعفها الكمّي، كون اختيارها لا يتمّ وفقا لأسس اقتصادية واجتماعية سليمة وهو ما يمكن أن نلمسه من خلال ما تتصف به من خصائص كالتركيز على التنمية الميكانيكية حيث تتوفر قوة عمالية كثيفة، تفضيل محاصيل ثانوية على محاصيل أساسية أو إستراتيجية ضعف كفاءتها بسبب عدم تكاملها ، عدم تطبيق المعايير السليمة التي تضمن الاستثمار في المناطق الأكثر إنتاجية والأكثر حاجة من الناحية الاجتماعية، كما أن مصادر تمويل هذه الاستثمارات لا تزال قاصرة وعاجزة عن تعبئة الموارد الكافية نظرا لضعف الادخار ولسوء استغلال الفوائض النقدية والعوائد النفطية ولغلبة السلوك الاستهلاكي والإنفاق المظهري على السلوك الادخاري في جل الدول العربية، وكذلك لعدم تجذر مفهوم المشاركة بين الأقطار العربية بالاستثمار في مشروعات زراعية مربحة تعود بالنفع على التنمية الزراعية في المنطقة وعلى المستوى المعيشي لسكانها ، فلا تزال الاستثمارات الزراعية العربية المشتركة تقتصر على مجالات مضمونة أو شبه مضمونة تتوافر لها التقنيات المناسبة والبنية الأساسية اللازمة كإنتاج الدواجن وصيد الأسماك وإنتاج المحاصيل السكرية وبعض الصناعات الزراعية كالأعلاف والسكر..

إنّ النهوض بالاستثمار الزراعية يتطلب جهودا عربية مشتركة وإصلاحات هيكلية تضمن خلق مناخ ملائم ومحفز للتمويل والاستثمار بالقطاع الزراعي ولعل أهم هذه الجهود والإصلاحات ما يلي:

- بعث هيئات متخصصة في الإقراض الزراعي والتمويل على المستوى القومي و الإقليمي وتحسين أداء ما هو موجود منها.

- تقوية شبكة التمويل والإقراض الزراعي وتكثيفها ليتماشى حجمها وحجم المزارعين المتعاملين معها مما سيمكن من تخفيض تكاليف القروض الزراعية.

- العمل على زيادة سيولة المؤسسات التمويلية الزراعية عن طريق تشجيع الادخار وذلك لتقوية قدرة هذه المؤسسات على منح القروض الطويلة ومتوسطة الأجل.

– التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول العربية والعمل على استقرار هذه السياسات وذلك لما يتطلبه الاستثمار من آجال طويلة تستلزم تنبؤات ذات ثقة عالية باستقرار السياسات الاقتصادية على المدى الطويل.

– العمل على كفاءة أداء الخدمات التسويقية التي تؤدي إلى التوازن بين عرض المنتجات الزراعية والطلب عليها.

– العمل على تحرير أسعار السلع الزراعية والحدّ من تدخل الدولة لدعم قطاعات الاستهلاك على حساب قطاعات الإنتاج.

– إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لتحفيز الاستثمارات الزراعية وتنشيطها.

ومما سبق نستنتج أن رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية مستديمة لمواجهة العجز الغذائي يتطلب مضاعفة الاستثمارات الزراعية من حيث مقاديرها، كما يتطلب ترشيد استغلالها اقتصاديا واجتماعيا وتحسين توظيفها تقنيا وإداريا وكلها أمور تستوجب خلق مناخ مناسب للاستثمار قادر على استقطاب الأموال العربية المهاجرة والتي تتراوح وفقا للأرقام المتداولة بين 1000 و 1500 مليار دولار أي أنّه مقابل كل دولار واحد مستثمر في المنطقة العربية هنالك 76 مليار بملكية عربية مستثمرة في الخارج.

د– تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي:إن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي يتطلب مبادرات أو أشكال أخرى للعلاقات تجعل التبادل بين الوطن العربي والعالم الخارجي لا يقتصر على الشكل البسيط وإنما يتعداه ليتميز بالتنوع والتوازن، فتنمية الإنتاج العربي تتطلب الاستيراد – منتوجات أولية، منتوجات تكميلية ...–الذي يؤدي بدوره إلى التصدير المتنوع.

وفي هذا الإطار فإنّ تعميق التعاون مع العالم الخارجي خاصة التعاون العربي– الأوروبي ، يصبح أمرا أساسيا وذلك لما يوفره من إمكانيات لزيادة التبادل التجاري بين المنطقتين فالتجاوز والتكامل الاقتصادي وتداخل التاريخ والمصالح المشتركة عوامل تشجع على المضي قدما في هذا الاتجاه.

إن حالة التشتت التي تعيشها البلدان العربية وما ترتب عنها من غلبة الطابع القطري في العلاقات التي تربطها بالمجموعات والتكتلات الاقتصادية من أهم العوامل التي حالت دون خلق مناخ ملائم للتبادل المتكافئ بينها وبين هذه المجموعات، فمن الصعب على أية دولة لديها إمكانيات للتصدير أن تستخدمها إذا لم تكن أسواقها أكيدة نسبيا وأسعارها مناسبة خاصة إذا كان استخدام هذه الإمكانيات يحتاج إلى استثمارات مالية وبشرية مكلفة وهو ما يثبت من جديد أنّ التكتل الاقتصادي العربي أمر ضروري لتعزيز التبادل التجاري مع العالم الخارجي وجعله أكثر تكافؤا واتزانا خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية .

إن تطوير وتعميق التبادل التجاري مع العالم الخارجي والاستجابة للتحديات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية يقتضي إحداث تغير كبير في جميع جوانب الزراعة العربية وتحديثها وهو ما يتطلب التركيز على الأمور التالية:

– زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في الأسواق المحلية والعالمية وهذا ما يتطلب التحكم في كل ما من شأنه أن يزيد من فعالية وكفاية الإنتاج الزراعي كالتحكم في التكنولوجيا الزراعية وتحديث وتطوير المؤسسات الخدمية ذات الصلة بالنشاط الزراعي.

– إقامة تكتل اقتصادي عربي للارتقاء بالاقتصاد العربي والمحافظة على مصالح الأقطار العربية في ضوء التكتلات العالمية وهذا يتطلب تعزيز التكامل العربي وخلق سوق عربية مشتركة و تفعيل المنطقة التجارية العربية الكبرى عن طريق تذليل العقبات التي تعترض سبيلها والمتجسدة أساسا في:

– غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري بين الدول الأعضاء، فالشفافية والإفصاح عن كافة الإجراءات الإدارية والسياسية الاقتصادية والتجارية يشكل عنصر أساسيا في عملية تنفيذ المنطقة ، وينتج عن عدم الإفصاح أو الإعلام والتعريف بهذه السياسات انعكاسات سلبية تؤثر على مجرى التطبيق الفعلي للمنطقة.

– التمييز في المعاملة الضريبية بين المنتج المحلي والمنتجات المستوردة من الدول العربية الأخرى.

– القيود الغير جمركية المطبقة في العديد من الدول العربية كالقيود الفنية والقيود الكمية و الإدارية والقيود النقدية.

الخاتمة والمقترحات

نستنتج مما سبق عرضه أن التنمية الزراعية المستديمة تعد مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وأنّ تحقيق هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية العربية.

غير أنه في رأينا أن فعالية هذه الوسائل في تحقيق ما تصبو إليه التنمية الزراعية من أهداف زيادة الإنتاج كمّا وكيفا ليتماشى مع طبيعة حجم الاستهلاك، تحسين المستوى المعيشي للسكان خاصة على مستوى الريف، استدامة الإنتاج الزراعي المرشد بيئيا، زيادة العائد من الصادرات الزراعية ، ترتبط إلى حدّ كبير بمدى توافر بعض المبادئ والمتطلبات التي نعتبرها عناصر أساسية لإنجاح الجهود الساعية إلى تحقيق التنمية الزراعية المستديمة والأمن الغذائي في الوطن العربي ولعل أهمّ هذه المتطلبات:

– تطبيق مبادئ الحكم الراشد : أي الإدارة المحكمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القومي والإقليمي وذلك عن طريق الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية:

الفعالية في التخطيط :وذلك لما يترتب عنها من دقة في تحديد الغايات والأهداف المرسومة للهيئات والمؤسسات الزراعية على المستويين القومي والقطري ومن تعبئة للموارد الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، ولكي يكون التخطيط فعالا ومرنا فإنّه من الضروري توفر قاعدة بيانات للموارد شاملة حديثة موثقة

ومتجددة، وأن يكون من يقوم بعملية التخطيط على مستوى من الكفاءة يخوله الاستخدام الأمثل لهذه البيانات.

الفعالية في التنفيذ : أي القدرة على تحويل الأهداف الإستراتيجيّة إلى واقع ملموس، وهنا تبرز مدى أهمية العنصر البشري وكفاءته في تحقيق أهداف التنمية الزراعية ، فالتنمية الزراعية وإن كانت تستهدف في المقام الأول رخاء الإنسان وسعادته، فإنّ الإنسان هو أداتها ومنجزها، وبالتالي فإن نجاح التنمية الزراعية يستوجب أن يكون العنصر البشري على قدر مناسب من التمكين من المعارف والمهارات الزراعية اللازمة لأدائه لدوره بالفعالية الواجبة والسرعة المطلوبة، وهذا يعني أن تتوفر لديه قاعدة راسخة من التعليم والتثقيف والإعداد الجيّد والتدريب...

العمل المشترك : إن العمل في فريق متكامل التخصّصات تجمع أفراده وحدة الهدف ومستويات الأداء يسهل تخطي الحواجز التنظيمية لهياكل التنمية الزراعية وبالتالي التصدي لمعظم المشاكل التي يتعذر على المجهود الفردي تجاوزها في سبيل تحقيق أهداف التنمية الزراعية.

العدالة : إن العدالة الاجتماعية والاقتصادية شرط أساسي لضمان فعالية التنمية الزراعية، ويتجسّد ذلك من خلال توزيع الأصول الإنتاجية داخل القطاع الزراعي على المستوى الإقليمي وكذلك على المستوى القومي وعدالة تخصيص الاستثمارات وتوزيع المستلزمات والقروض وعدالة السياسة السعرية بين القطاع الزراعي وغير الزراعي، وعدالة توفير فرص متكافئة قدر الإمكان في العمل والتدريب والتعليم والرعاية الصحيّة وعدالة مشاركة أصحاب العلاقة في اتخاذ القرارات ثم توزيع ثمار التنمية نفسها على مستحقيها، وفقا للمبدأ الذي يرتبط بين الجهد والمكافأة ووفقا لنظام يضمن توفير المستلزمات إلى صغار الفلاحين وتوفير الحاجات الأساسية لكل فرد بدءا بالأكثر احتياجا.

– إقامة تكتل اقتصادي عربي فّعلي: عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط العمل العربي المشترك خاصّة في الميدان الزراعي وخلق سوق عربية مشتركة ، إن تنشيط العمل العربي المشترك في الميدان الزراعي يمكن أن يتحقق من خلاله:

– وضع وتنفيذ خطط وبرامج مشتركة لحصر ومسح وتصنيف ورصد الموارد الطبيعية الزراعية على المستوى الوطني.

– وضع وتطوير أو تحديث خارطة موحدة للأراضي الزراعية على المستوى القومي وتصنيفها وتتبع خصائصها.

– إقامة شبكات متطورة لرصد المياه السطحية والجوفية وتعزيز وتوفير المعلومات عنها زماننا ومكاننا على المستويين الإقليمي و الوطني.

– إقامة مشروعات مشتركة على المستوى القومي في بعض مجالات البحث والتطوير التقني الزراعي، والنظر مثلا في إقامة بنك عربي للمعلومات الزراعية وإنشاء معهد عربي للتقنيات الحيوية وهندسة الجينات.

– وضع وتنفيذ وتطور الخطط والسياسات لتسهيل حركة عوامل الإنتاج بين الأقطار العربية وكذلك تسهيل وتشجيع انتقال العمالة وفق أسس مدروسة وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين مختلف الأقطار العربية.

– وضع وتنفيذ مشروعات لإقامة أو لتقوية واستكمال البنى التحتية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية.

الهوامش و الإحالات

[i] Robert Malthus – essay of the principle of population- 1978.

[ii] فرانم إيليس – السياسات الزراعية في البلدان النامية ، ترجمة ابراهيم يحيى الشهباني ، منشورات وزارة الثقافة السورية 1997 ص426.

[iii] محمد و ليد عبد الدايم – مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي – ملفات و دراسات اقتصادية خاصة – مستقاة من موقع الجزيرة نات.

[iv] المنظمة العربية للتنمية الزراعية– حلقة عمل السياسات الزراعية في الوطن العربي 1996 ص 48.

[v] صبحي القاسم – الأمن الغذائي العربي ، حاضره مستقبله ، مؤسسة عبد الحميد شومان – عمان –1993 ص 173.

[vi] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 ص04.

[vii] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص47.

[viii] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 – مرجع سبق ذكره – ص 11.

[ix] فاروق علي البكدش – الموارد الزراعية العربية 1995 ص 58.

[x] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 – مرجع سبق ذكره – ص 4.

[xi] صبحي القاسم – الأمن الغذائي العربي ، مرجع سبق ذكره– ص 08.

[xii] رانية ثابت الدوري – واقع المن الغذائي العربي و تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية ، المجلد 24 العدد الأول ص 301.

[xiii] حسان غانم – الوضع المائي السوري – واقع و تحديات – مجلة المياه – العدد الأول 2005 ص30.

[xiv] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 – مرجع سبق ذكره – ص 26.

[xv] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الكتاب السنوي للإحصائيات – أعداد متفرقة.

[xvi] البطالة الدائمة و الموسمية و التقنية و المقنعة.

[xvii] صلاح الوزان – تنمية الزراعة العربية ..الواقع و الممكن ..– مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت – 1998 ص 235.

[xviii] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – طبيعة عمل السياسات الزراعية 1996 ص 50–51.

[xix] تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على تجارب التكامل الإقليمي في العالم الثالث ..دراسة حالة الاتحاد الافريقي من الموقع www.dirassat.com .

[xx] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – طبيعة عمل السياسات الزراعية مرجع سبق ذكره – ص 50–51.

[xxi] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 – مرجع سبق ذكره – ص 36.

[xxii] عمر كوش – الأمن الغذائي العربي ...استراتيجيات ذهبية غير قابلة للتنفيذ- مستقاة من الموقع www.nodhoob.com

[xxiii] عباس فضل السعدي – التحليل الجغرافي لدرجة الاكتفاء الذاتي و حجم فجوة الغذاء في الوطن العربي- شؤون عربية ، 1999 ص 147.

[xxiv] الجمهورية اليمنية – المركز الوطني للمعلومات – مادة معلوماتية عن المن الغذائي العربي - 2005 ص2.

[xxv] المنظمة العربية للتنمية الزراعية – أوضاع الأمن الغذائي العربي 2010 – مرجع سبق ذكره – ص 37.

[xxvi] سعيد عبد الخالق – الأمن القومي العربي من منظور إقتصادي- شؤون عربية 1996 ص 21.

[xxvii] المصطفى ولد سيدي محمد – تشخيص أزمة الأمن الغذائي ...من العوامل السكانية و الطبيعية إلى الخيارات التنموية – مستقاة من الموقع www.nodhoob.com

[xxviii] الجمهورية اليمنية – المركز الوطني للمعلومات – مادة معلوماتية عن المن الغذائي العربي - 2005 ص14.